«كورونا» بينَ المعركة الاقتصادية والحرب البيولوجية.. لا وقتَ لتقاذفِ الاتهامات!

فرنسا- فراس عزيز ديب

في الأحد الأخير من العام ٢٠٠٤ كانَ كلُّ شيء طبيعياً على السواحل الاندونيَسية المُطلّة على المحيط الهندي، فَجأة ومن دون سابقَ إنذار حدث الزلزال الكارثي الذي ما زال يوصف بأنه أحد أسوأ الكوارث الطبيعية في تاريخ البشرية، إن كان لقوته التي قُدرت بانفجارٍ أكثر من مئة مليار طن من مادة «تي إن تي»، أو لجهة ما خلّفهُ مِن تسونامي مَدمّر تسبب بسقوط مئات الآلاف من الضحَايا في أكثرَ من دولة، ليترك هذا الحدث البابَ مشرّعاً على الكثيرِ من التساؤلات المنطقية، لعلَ أهمها:

هل إن ما حدث نتجَ عن تجربة نووِية أميركية جرت في أعماق المحيط الهندي أم إن ما جرى كان غَضب الطبيعة لا أكثر؟

ببساطة لم تذهب يومها نتائج التحليلات بعيداً حول ترجيح إحدى الكفتينَ بشكل نهائيٍ وبمعنى آخر: هناك من رجّح جزئياً فرضية غضب الطبيعةِ كي لا يُغضبَ الشيطان الأكبر.

ما أشبهَ اليومَ بالأمس، فمنذُ الأسبوع الأخير من العام ٢٠١٩ وإعلان الصين اكتشافَ بؤرة فيروس كورونا في إقليم ووهان، بات الحديث عن هذا الفيروس والخطر الذي يهدد البشريةَ جمعاء مادة متكررة على جميع وسائل الإعلام. بداية تفشي الفيروس وإن بدَت فرصة لدى البعضِ لتصفَية الحسابات بطريقة غير أخلاقية تحديداً مع تركزه في كل من الصين وإيران؟ إلا أنهَ وعلى طريقة ربيع الدم العربي عندما كانت كل دولة ترى بنفسها في منأى عنهَ بدأت رقعة انتشار الفيروس تتسع ليعُود السؤال من جديد: هل حقاً إن ما يجرى يبدو كنوعٍ من استخدام السلاح الأقذر وهو السلاح البيولوجي؟

ببساطة لا أحد يدعي امتلاكَ الإجابة عن هذا السؤال، بل وبموضَوعية أكثر بدت هذه التحليلات كنوعٍ من الهروب إلى الأمام يعتريها الكثير من السيناريوهات الهوليوودية، ولكي نتمكن منِ الوصول إلى الجوابِ الأقرب للمنطق لابد من محاكاةِ الأزمة عبر بُعدين اثنين:

أولاً: الاقتصاد هو الهدف

لا يمكنِ لمَن يفكّر باستخدام السلاح البيولوجي ضدَّ عدوه إلا وأن يحتسَبَ هامشَ الربح والضرر تحديداً أن هكذا سلاح لا يبدو عملياً مأمون الجانبِ عندماَ تكون القواعد الأميركية مثلاً تنتشر في العديد من الدول حولَ الصين. بذات السياق فإن الولايات المتحدة عندما استخدمت السلاح النووي فيَ هيروشيما كانت تدرك حجم الخسائر البشرية التي ستنتج عن هذا القرار القذر، لكنها بذات الوقت أرادت أن توجه لليابان ضربة واحدة وقاضية وهو ما كان لها.

في الحالة الصينية تبدو المقاربة مختلفة فمثلاً لا يُعقل أن يكون الهدف من تعمد تفشي الفيروس في الصين هو قتل مليار صيني ولا حتى مليون صيني هذه مقاربة تبدو ساذجة، لكن بالوقت ذاته قد يكون الهدف من هكذا استخدام دنيء أبعدَ من فكرة العامل البشري والذي قد يقودنا إلى احتمالين، الأول هو خلق حَالة من البلبلة والفوضى التي قد تجعل الدولة المستهدَفة تترنح، هذا المثال ينطبق على الحالة الإيرانية تحديداً أن العقوبات الأميركية فعلياً جعلت الاقتصاد الإيراني يدخل مرحلةَ الموت السريري، أما الثاني فأن يكون هذا الاستخدام بهدف خلق حالة البلبلة ذاتها لكن عبر ضرب نقاط القوة الأهم في هذه الدولة أو تلكَ، وفي الحالة الصينية كان الهدف مما جرى عزل الاقتصاد الصيني وجعله يعانَي متاعبَ إنتاج وتصدير، فالاقتصاد هو النسغ الذي لا يغذي الصين فحسب لكنهَ ببساطة كان إحدى القواعد الأساسية التي بُنيت عليها مكانة الصين بينَ الأمم، فهي لم تتخذ كدولة تمتلك كل مقومات الصعود الصاروخي تلكَ النزعة العدائية أو الدّونية أو الترهيب بفرط القوة تجاهَ الآخرين، بل تعاطَت من مبدأ أن الاحترام و الانفتاَح على الجميع يخلق فرص السلام الذي يُحدث بدوره الرخاء الاقتصادي للأمم. على هذا الأساسِ بدت فرضية الحربَ البيولوجية عليها بهدف قتلٍ ما يمكن قتلهُ من شعبها فرضية عقيمة، فالهدف كان اقتصَادياً لكن حساب الحقل لم يُطابق حساب البيدر، وبمعنى آخر: قالوا سابقاً: «إن عطس الاقتصاد الأميركي فسيصاب الاقتصاد العالمي بالمرض»، لكن تجربةَ الشهرين الأخيرين أثبتت أن ارتفاع درجة حرارةَ الصين ستعني حُكماً ذهاب الاقتصاد العالمي إلى الحجر الصحي.

ثانياً: ردات الفعلِ الأوروبية

هنا نتحدث فعلياً عن المستهلك الأساس الذي تضرّر من مرض الاقتصاد الصيني، القضيةِ ليست مرتبطة فقط بمعامل الماركات الأوروبية الشهيرة التي تنشَط في الصين بسبب تدني كلفةَ التصنيع مقارنةً بالدول الأوروبية، نحن نتحدث عن أبسط مستلزمات الحياة التي تنتجها الصين وتستهلكها أوروبا، لنتَخيلَ أن دولة مثل فرنسا باتت فيها الكمامة ومعقم الكحول أشبهَ بحلم جرة الغاز الذي يراود السوريين، لكن القضية لَم تقف هنا فحسب فكيف ذلك؟ «لم يكن ينقصهُ إلا البكاء»، هكذا عبرَ الكثير من الفرنسيين عنِ وجهة نظرهم بالخطابِ الذي ألقاه الرئيس إيمانويل ماكرون مساءَ الخميس الماضي، وأعلنَ فيه عن مجموعة من الإجراءات الاستثنائية على مستوى الجمهورية لضَمان منعِ تَفشي الفيروس على طريقةِ الجارة إيطاليا. بدا ماكرون مرتَبكاً وكأنهُ في خطاب حرب، ارتباكٌ بدا في نَبرته أو حتى بطريقة نقله للحقائق، ارتباكٌ أربكَ الفرنسيين ذات أنفسهَم صباحَ اليوم التالي عندما تحولت المراكز التجارية في المدن الكبرى إلى أشبهَ بصورة عن يوم الحشر بعد ازدياد الطلب على المواد الغذائية، ماكرون الذي يمتاز عادةً بالكثير من الهدوء والرزانة في كلامه بدا أسيرَ ما لا يريد أن يقوله، هذا الهدوء خانه هذه المرة لأسبابَ مجهولة فمن المنطقي أن يتحلى رجل الدولة في اللحظات الاستثنائية بالقدرة على رفع معنويات شعبه وإن كانت الواقعيةَ مطلوبة، لكنهُ ببساطَة فشلَ في الاثنينِ معاً، فماَ بالنا عندما تتخذ هذه الإجراءات الاحترازيّة لأجلِ غير مسَمى؟

الحالة الفَرنسية لا تعدو كونها مثالاً عملياً عما يجري في القارة المحتضرة، فالوضع في ألمانيا وإسبانيا ليسَ بحال أفضل، أماَ الجار العاق بريطانيا فبدا وكأنه معزولٌ فوق العزلةَ التي يعانيها بعد قراره مغادرة الجنة الأوروبية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الخسائرَ التي ستعانيها القطاعات الاقتصادية في هذه الدول وغيرها نتيجة لتمويل هذه الإجراءات الاستثنائية، فهل إنهم يبحثون فعلياً عن الخَسائر المادية مجاناً أم إنهم قالوا لشعوبهم نصفَ الحقيقة؟!

قد يبدو الوضع كذلك، لكن الحقيقة قد لا تكمن فقط بتوضيحِ الاتهامات الصينية للأميركيين بتعمد نقلِ الفيروس من عدمه، الحقيقة تبدو في مكان آخر يمكننا تلخَيصهُ بالفشل الذريع الذيَ أبدتهُ المنظومة التكنوّلوجية التي يبني عليها النظام العالمي مالياً واقتصادياً وحتى صحياً، بالفشل الذريع الذي أبدتهُ التحالفات والتكتلات الاقتصادية والاجتماعية هنا وهناك، هل لنا أن نتخيَل أن الصين كانت أول من تجرأ وأرسل طائرةَ مساعدات لإيطاليا المنكوبة فيما التزمت جاراتها الصمت تجاه استغاثاتهَا، ختاماً بالفشل الذريع لسياسة الحدود المفتوحة وتحول العالم إلى قرية صغيرة، هل لنا مثلاً أن نتخيلَ بأن فيروساً خرج عن السيطرةَ استطاعَ أن يعزلَ دولاً وقارات؟! على هذا الأساس نبدو جميعاً اليوم أمامَ مشكلة تتشاركها الإنسانية جميعاً لا مكان فيها للمزاودة والتنظير والشماتة، فبماذا يفرق مثلاً الذي يشمت بأوروبا وفشلها بتجنب الكارثة لأنه يختلف معها سياسياً عن الذي يشمت بإيران لذات الأسباب تحديداً أن الأبرياء هم من يدفعون الثمن؟ فماذا ينتظرنا؟

ليسَ المطلوب الآن الدخولَ في زواريبَ من هو المتسبب بما جرى تحديداً أننا تعودنا على الكثير من الألغاز التي بقيت في إطارِ الأُحجية لم يكن تسونامي أندونيسيا أولها ولن يكون فيروسَ كورونا آخرها، باختصار كان الهدف الصين لكنها نجحت عبرِ تكاتف شعبها بالنجاة، لكن القضية لن تتوقفَ هنا، إنها أولاً وأخيراً معركةُ اقتصادَ فمن سيصيح أولاً؟

هناك فرق بين العواطفَ والوقائع لكن ما هو مؤكد أن عبارة قالها الرئيس المصري الراحل محمد حسني مبارك تصلح لكل المجالات: «المتغطي بالأمريكان عريان»، ومن قال: إن المستعربين وحدهم من تدَثّر بالأميركيين؟!

فترة الاعتراضات لمن رفضت طلباتهم تنتهي غداً.. ورئيس «العليا للانتخابات» لـ«الوطن»: الذي تأجل الموعد والإجراءات السابقة بقيت كما هي

مرسوم بتأجيل انتخابات مجلس الشعب إلى ٢٠ أيار القادم للتصدي لـ«كورونا»

محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد، أمس، مرسوماً تشريعياً يقضي بتأجيل انتخابات مجلس الشعب إلى ٢٠ أيار القادم، وفق ما ذكرت وكالة «سانا»، وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها الدولة للتصدي لفيروس «كورونا» الذي صنفته منظمة الصحة العالمية بأنه وباء عالمي.

وكان الرئيس الأسد أصدر في الثالث من الشهر الجاري المرسوم رقم ٧٦ لعام ٢٠٢٠ القاضي بتحديد يوم الإثنين الموافق لـ٢٠٢٠/٤/١٣ موعداً لانتخاب أعضاء مجلس الشعب للدور التشريعي الثالث.

وأنهت لجان الترشيح استقبال الطلبات مساء الأربعاء الماضي، وبلغت ٨٧٣٥ طلباً لتبدأ بعدها مرحلة تقديم الاعتراضات لمن رفضت طلبات ترشحهم على أن تنتهي غداً الإثنين في كل المحافظات باعتبار أن معظم اللجان أعلنت عن النتائج أمس، علماً أن بعضها أعلنت عنها الخميس الماضي وبالتالي فإن فترة الاعتراضات تنتهي اليوم بحكم أن مدة الاعتراض ثلاثة أيام من يوم إعلان القوائم الاسمية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات حيدر رحمة، أن الذي تأجل هو موعد الانتخابات فقط في حين الإجراءات السابقة لم يجر عليها أي تغيير سواء في أسماء المرشحين المقبولين والمرفوضين وغيرها من الإجراءات القانونية.

وأكد أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في حلب فاضل النجار لـ«الوطن»، أنه لم ترد حتى الآن تعليمات القيادة حول كيفية خوض الحزب للانتخابات، وأننا ننتظر هذه الإجراءات التي على أساسها تكون خيارات الحزب لاختيار مرشحيه لخوض الانتخابات البرلمانية.

النجار لفت إلى أن قرار تجميد القرارات المتعلقة بتعيين أمناء وأعضاء الشعب الحزبية والفروع ليست له علاقة بموضوع الانتخابات بل هو قرار داخلي نتيجة وجود اعتراضات وحالياً تتم دراستها من القيادة.

وأوضح أنه في حال صدرت تعليمات لخوض الاستئناس الحزبي الخاص باختيار مرشحي الحزب لخوض الانتخابات فإنها ستراعي العديد من الشروط والمعايير من دون أن يحددها إلا أنه ذكر منها القدم، مبيناً أنه بعد ذلك يتم رفع الأسماء إلى القيادة مع مقترح حول هذا الموضوع.

وأكد النجار، أن عدد البعثيين المرشحين في حلب ومناطقها ١٦٩٠ من أصل ١٨٧٠، مشيراً إلى ترشح ٣٧٧ امرأة.

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، أكد أمين فرع ريف دمشق للحزب رضوان مصطفى أنه لم يصدر بعد تعليمات من القيادة حول موضوع الانتخابات الخاصة بالحزب وأنه يتم انتظار هذه التعليمات، كاشفاً أن نحو ٦٣٠ من الحزب رشحوا أنفسهم من أصل ٧٧٧ مرشحاً منهم نحو ١١٥ امرأة، في حين أكد أمين فرع درعا للحزب حسين الرفاعي لـ«الوطن» عدم صدور تعليمات القيادة بعد حول كيفية خوض الحزب للانتخابات.

وكشف الرفاعي، أن ٣٨٩ من الحزب قدموا طلبات ترشيح من أصل ٤٣٥ وما تبقى ٢٢ من المستقلين و٢٤ مرشحين عن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية إضافة إلى ترشح نحو ٦٠ امرأة.

وأكد رئيس لجنة الترشيح في الرقة مصطفى الإبراهيم لـ«الوطن» أن يوم غد الإثنين ستنتهي فترة الاعتراضات التي استمرت على مدار ثلاثة أيام منذ صدور أسماء المقبولين والمرفوضين، كاشفاً أن ٢٢٢ بعثياً ترشحوا عن المحافظة في حين عدد المرشحين عن أحزاب الجبهة نحو ٢٢ والمستقلين ٣٢ مرشحاً.

خلال استلام طلبات الترشح لمجلس الشعب في محافظة حمص (سانا – أرشيف)

تسيير أول دورية مشتركة في «M4» اليوم

موسكو: محادثات الوفد الروسي في أنقرة حول اتفاق إدلب «بناءة»

وكالات

وصفت موسكو، أمس، المفاوضات التي أجراها الوفد العسكري الروسي مع مسؤولي النظام التركي حول اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة إدلب، بـ«البناءة»، وأكدت أنه سيتم اليوم تسيير أول دورية روسية تركية مشتركة في الطريق الدولي حلب– اللاذقية المعروف بطريق M4»»، بموجب هذا الاتفاق.

وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان أصدرته أمس، ونقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «جرت المفاوضات في أنقرة مع الشركاء الأتراك في أجواء بناءة»، مشيرة إلى أن نتائجها ستسمح بتطبيق كل الاتفاقات الخاصة بمنطقة إدلب لخفض التصعيد والتي تم التوصل إليها مؤخراً بين روسيا والنظام التركي في العاصمة الروسية موسكو.

وأكدت الوزارة في بيانها أنه «سيتم اليوم (الأحد)، في ١٥ آذار، تسيير أول دورية «روسية تركية» مشتركة في الطريق الدولي حلب– اللاذقية المعروف بطريق M4»»، بموجب هذه الاتفاقات.

وجرت محادثات بين الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان في العاصمة الروسية موسكو في ٥ الشهر الجاري وتوصلا إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار في محافظة إدلب على خط التماس، وإنشاء ممر آمن بطول ستة كيلومترات إلى الشمال وجنوب الطريق «M4».

وبدأ الثلاثاء الماضي وفد عسكري روسي محادثات في أنقرة مع مسؤولي النظام التركي حول تفاصيل الاتفاق، في حين نقلت وكالة «رويترز» أول من أمس عن مسؤول أمني في النظام التركي قوله: إن المحادثات مع الروس التي كان من المقرر اختتامها يوم الخميس ستنتهي يوم الجمعة واصفا إياها بـ«الايجابية».

وأضاف المسؤول الأمني: إن أول دورية مشتركة سيجرى تسييرها الأحد (اليوم) كما هو مزمع وسيتم اتخاذ «كل ما يلزم» ضد أي جماعات تحاول عرقلة هذا.

وبنفس اليوم، ذكر وزير دفاع النظام التركي، خلوصي أكار أن المفاوضات العسكرية بين روسيا ونظامه في أنقرة، تكللت بالتوقيع على اتفاق حول بنود وقف إطلاق النار في منطقة إدلب، ينص على تسيير دوريات مشتركة اعتباراً من يوم ١٥ آذار على طول الجانب المحدد للطريق «M4» الدولي وإنشاء مراكز تنسيق بين الجانبين لمراقبة سير الهدنة.

بموازاة ذلك، ذكرت صحيفة «خبر ترك» التركية في تقرير نقلته مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة: أن المحادثات بين الوفد العسكري الروسي مع مسؤولي النظام التركي بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب، وصلت إلى مرحلة متقدمة.

وأشارت الصحيفة إلى أن النظام التركي لم يتمكن من تحقيق أهدافه بشكل كامل في منطقة خفض التصعيد في إدلب، ولكنه اعتبر أنه بوقف إطلاق النار تجاوز خطر نشوب «صراع كبير».

بموازاة ذلك، اعتبر المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع لمنظمة الأمم المتحدة، جينس لارك، خلال مؤتمر صحفي عقده في مكتب المنظمة بجنيف الجمعة، أنه على الرغم من تقلص العنف في محافظة إدلب عقب الاتفاق الروسي التركي لوقف إطلاق النار، لم تصبح المنطقة مكاناً آمناً، إذ إن مناطق شمال غرب سورية لا تزال هي الأكثر إثارة للقلق مع دخول الحرب السورية عامها العاشر.

الهدوء سيد الموقف في إدلب ومحيطها.. والاحتلال التركي يواصل التحشيد!

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - كالات

مع صمود الجيش العربي السوري وجاهزيته التامة للرد على أي خروقات، تواصل الهدوء أمس في منطقة خفض التصعيد بإدلب ومحيطها لليوم التاسع على التوالي، على حين واصل جيش الاحتلال التركي إدخال آلياته العسكرية إلى المنطقة!

ووفق معلومات «الوطن» ساد الهدوء التام يوم أمس، منطقة خفض التصعيد بريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي والشرقي، ولم ترد معلومات حتى ساعة إعداد هذه المادة عن خروقات للإرهابيين على أي محور من المحاور في المنطقة المذكورة، لاتفاق وقف إطلاق النار الروسي التركي الذي نص أيضاً على تسيير دوريات مشتركة لضامني الاتفاق ضمن الشريط الآمن لطريق عام حلب – اللاذقية من المنطقة التي تصل سراقب بالحدود الإدارية الغربية للمحافظة اعتباراً من اليوم الأحد.

بدوره، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش المكلفة رصد محاور منطقة «خفض التصعيد» الساخنة، لم تسجل أي خرق، واتسم الوضع الميداني في اليوم التاسع من اتفاق موسكو بالهدوء التام.

وأوضح المصدر أن طيران الاستطلاع الروسي واصل مراقبته الجوية لعموم منطقة «خفض التصعيد»، للتأكد من تطبيق وقف إطلاق النار، ولم يلحظ أي تحرك للإرهابيين.

وأوضح المصدر أن وحدات الجيش العاملة بالمنطقة تتابع عمليات رصد المجموعات الإرهابية، التي لا يؤمن جانبها، للتدخل السريع عند محاولتها إحداث أي تغيير بالوضع الميداني المستقر، أو إقدامها على أي تسلل نحو نقاطنا للاعتداء عليها، وأضاف: «نحن لها بالمرصاد ومستعدون لأي حركة منها».

ولفت المصدر، إلى أن حركة وسائط النقل العامة والخاصة على الطريق الدولي دمشق – حلب عادية وضمن الحدود الطبيعية، بعد إزالة السواتر الترابية والحواجز التي أقامها جنود الاحتلال التركي على الطريق المذكور في بلدة معرحطاط بين خان شيخون ومعرة النعمان.

في المقابل، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن رتلا عسكريا جديداً تابعاً لقوات الاحتلال التركي دخل صباح أمس نحو الأراضي السورية، ويتألف من نحو ٢٠ آلية وذلك من معبر كفرلوسين الحدودي مع لواء إسكندرون السليب.

وأشارت المصادر إلى أن الرتل اتجه نحو نقاط المراقبة التابعة لجيش الاحتلال التركي في محافظة إدلب، لافتة إلى أن عدد الآليات العسكرية التركية التي دخلت الأراضي السورية منذ بدء وقف إطلاق النار الجديد بلغ ٩٥٠ آلية، بإضافة لمئات الجنود.

من جهة ثانية، تحدثت المصادر عن أن ما تسمى «وزارة العدل» لدى ما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المدعوم من النظام التركي عمدت إلى إغلاق مكاتب منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، في مدينتي إدلب وأريحا، ومصادرة المعدات والأدوات الموجودة بتلك المقرات.

«الصليب الأحمر»: الاحتياجات العاجلة وطويلة الأمد في سورية هائلة

الوطن- وكالات

مع دخول الحرب الإرهابية التي تشن على سورية عامها العاشر، اعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الاحتياجات العاجلة وطويلة الأمد التي تحتاجها البلاد هائلة، مؤكدة استعدادها لزيادة مستوى استجابتها لتلبية الاحتياجات الهائلة في جميع أنحاء سورية.

وفي بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أمس تحت عنوان «سورية: قرابة عقد من الزمن انقضى في أتون العنف، والاحتياجات العاجلة وطويلة الأمد هائلة» قالت اللجنة:

بينما تدخل الأزمة في سورية عامها العاشر، تبقى احتياجات الأشخاص الذين أثقلت الأزمة كاهلهم هائلة ومُعقّدة».

ولفتت اللجنة إلى أن الإحصاءات واضحة بمدلولاتها، إذ تشير إلى أن أكثر من ١١ مليون سوري يعتمدون على المساعدات، في حين لا يزال عشرات الآلاف في عداد المفقودين، وأن مليوني طفل على الأقل توقفوا عن الدراسة أو لم تتح لهم فرصة بدء التعليم من الأساس.

وأشارت اللجنة إلى أنه إلى جانب تلك الحاجة الماسة لدعم طويل الأمد، فإن ملايين العائلات في سورية تحتاج لمساعدات طارئة وعاجلة.

ونقل البيان عن رئيس اللجنة بيتر ماورير، خلال زيارة قام بها إلى حلب مؤخرًا، حيث تجول في محطة ضخ للمياه بالمدينة، يستفيد منها أكثر من مليوني شخص: «إن إتاحة سبل الوصول من دون عوائق إلى جميع الأماكن التي يحتاج فيها الناس إلى مساعدات عاجلة ضرورة حاسمة، ويمكن أن تغيّر حياة الأشخاص الذين نصل إليهم.

وذكرت أن ماورير في بيان صحفي صدر عن «اللجنة الدولية» يوم الجمعة الماضي قال: إنه «ينبغي عدم تسييس مسألة إيصال المساعدات الإنسانية، فهي خطوة مهمة في طريقٍ طويل، ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أنّ الاحتياجات طويلة الأمد في جميع أنحاء سورية هائلة»، مضيفاً: «كان من المهم جداً أن أرى بأم العين كيف نعمل مع الهلال الأحمر العربي السوري في محطة ضخ المياه في حلب، فالمدينة لا تكاد تصلها مياه الشرب لولا هذا العمل المشترك، ويبيّن هذا كم أن قدرتنا على المحافظة على برامجنا في سورية أمر حيوي لملايين الناس في هذا البلد».

وأشار ماورير إلى أن عدة ملايين من الأشخاص في جميع أنحاء سورية يحتاجون إلى الدعم لإعادة بناء حياتهم واستعادة سبل كسب عيشهم، ويتعين توفير الخدمات الأساسية مجدداً وإعادة بناء المستشفيات والمدارس، كذلك تطهير المنازل والأراضي من الذخائر غير المنفجرة، كما ينبغي إيجاد فرص عمل ومصادر أخرى للدخل وضمان استمرارها، ويحتاج الناس إلى المساعدة للتعامل مع التبعات البدنية والنفسية المترتبة على ما قاسوه من محن.

وأشارت اللجنة في بيانها إلى قضية المفقودين، مؤكدة أنها ركيزة أساسية من ركائز المصالحة، مناشدة الجميع الوفاء بالتزاماتهم في البحث عن المفقودين والتعامل مع الجثث بشكل منهجي وبالاحترام الواجب.

وأكدت اللجنة أنها في إطار تعاونها مع الهلال الأحمر العربي السوري وبدعم من شركائها الآخرين في الحركة، على أهبة الاستعداد لزيادة مستوى استجابتها لتلبية الاحتياجات الهائلة في جميع أنحاء سورية.

من جانبه قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في رسالة له بمناسبة دخول الحرب الإرهابية على سورية عامها العاشر: إن العملية السياسية هي المسار الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء الأزمة في سورية، والذي من شأنه أن يقدّم سلاماً دائماً للشعب السوري.

ولفت غوتيريش إلى أهمية تنفيذ «البروتوكول الإضافي لمذكرة استقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب» الذي تم توقيع في الخامس من الشهر الجاري بين روسيا وتركيا.

ومن دون أن يتطرق إلى جرائم المجموعات الإرهابية التي سلبت المواطن السوري أمنه وأمانه، أو إلى جرائم الإرهابيين آكلي أكباد البشر، وإلى دعمهم من تركيا وقطر والسعودية وإسرائيل وأميركا وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول، تناول غوتيريش المعاناة الإنسانية الهائلة التي تكبدها ملايين السوريين بسبب الحرب الدائرة في بلدهم على مدار الأعوام التسعة الماضية.

وفي السياق، ذاته نقلت وكالة الأنباء الألمانية دعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» في بيان لها، المجتمع الدولي لعدم التخلي عن الأطفال السوريين.

وقدرت المنظمة وجود نحو ٢.٨ مليون طفل سوري لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة جراء الحرب، منهم كثيرون لم يتسنَ لهم ولوج المدرسة على الإطلاق.

بيدرسون يدعو المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي في سورية وفق القرار ٢٢٥٤

الوطن

دعا مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية غير بيدرسون أمس بالتزامن مع مرور الذكرى السنوية التاسعة من بدء الحرب الإرهابية على سورية، المجتمع الدولي إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون الدبلوماسي لإنهاء هذه الحرب ودعم السوريين في إيجاد حل سياسي بتيسير من الأمم المتحدة وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

وأوضح بيان منسوب إلى بيدرسون تلقت «الوطن» نسخة منه أمس من مكتبه في جنيف، أن الحرب على سورية تدخل عامها العاشر «ولا تزال معاناة الشعب السوري خلال هذا العقد المأساوي والمرعب تتحدى الفهم والإيمان»، مشيراً إلى أن «مئات الآلاف من السوريين والرجال والنساء فقدوا حياتهم ومئات الآلاف تم اعتقالهم أو اختطافهم أو فقدوا».

وأشار البيان إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم والدمار والعوز حدثت على نطاق هائل، وفرّ نصف السكان من منازلهم ومع وجود ما يقرب من مليون شخص نزحوا حديثًا بسبب «العنف الشديد في الأشهر الثلاثة الماضية في منطقة إدلب وحدها، (حيث) تتفاقم المأساة».

واعتبر البيان أن «مصير الشعب السوري مرتبط بشكل غير محتم ولا محالة بالمنطقة الأوسع والمجتمع الدولي وأن الطبيعة المروعة والدائمة للصراع هي دليل على إخفاق جماعي للدبلوماسية».

وشدد البيان على أن «هناك حاجة إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون الدبلوماسي والثبات لإنهاء هذا الصراع»، مضيفاً: «يجب على الأطراف المشاركة بشكل هادف في المفاوضات، ويجب على المجتمع الدولي إظهار شعور متجدد بالإلحاح في دعم السوريين في إيجاد حل سياسي بتيسير من الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) – الإطار الوحيد الذي يتمتع بالشرعية والدعم من المجتمع الدولي بأسره».

وختم البيان بالتشديد على أن معاناة السوريين كارثية ويجب أن تنتهي، وأن يتحد الجميع في المجتمع الدولي لتحقيق تطلعات جميع السوريين المشروعة، وأن نختار السلام.